اوضاع الفلاحين في فلسطين قبل عام١٩١٧

إعداد

إبراهيم سالم الزاملي

طالب دكتوراه- التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف

د/ عايدة السيد إبراهيم سليمة

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية

د/ ماجدة محمد حمود

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة التطورات المهمة التي حدثت في فلسطين نهاية حكم الدولة العثمانية، وكان محور هذه التطورات الفلاح الفلسطيني، حيث شكل الفلاحون أكثر من ثلثي السكان، وقد واجهوا كثيراً من العقبات والمشاكل ابتداءً من استبداد الإقطاعيين، وكبار ملاك الأراضي؛ ومن الأوضاع الاقتصادية الصعبة حيث الضرائب الفادحة التي فرضتها الدولة العثمانية، وكذلك الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ فكان المهاجرون اليهود يتطلعون إلى السيطرة على أراضي فلسطين عامة، وأراضي الفلاحين الزراعية بشكل خاص؛ فوجد الفلاح الفلسطيني نفسه وحيداً في مواجهة جميع هذه التحديات. كما تتناول الدراسة موقف الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومقاومة الفلاحين للهجرات المبكرة، وسيطرة اليهود على أراضي الفلاحين.

Abstract

The study explores the important developments in Palestine at the end of the Ottoman Empire. The core development was the Palestinian peasants who were more than two thirds of the Palestinian population, They encountered numerous obstacles and problems, namely, the tyranny of feudalists, master landowners, the difficult economic situations caused by the high taxes imposed by the Ottoman State, and the Jewish immigration to Palestine. Those Jewish immigrants were looking to seize all Palestine Land in general and the fertile land in particular. The Palestinian peasants found themselves alone facing all these challenges. Further, the study talks about the Ottoman Empire's position on the Jewish immigration to Palestine and the Palestinian peasants' resistance to those early Jewish immigrants as well as the seizure of their land by those immigrants.

أوضاع الفلاحين في فلسطين قبل عام ١٩١٧

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى دراسة أوضاع الفلاحين الفلسطينيين الاجتماعية والإقتصادية والتعليمية في فلسطين نهاية الحكم العثماني، حيث كان المجتمع الفلسطيني في غالبيته مجتمعاً زراعياً؛ وهذا يعنى أن الفلاحين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من سكان فلسطين، كذلك يهدف البحث إلى دراسة أنواع الضرائب المختلفة التي فرضتها الدولة العثمانية، علماً أن قوانين الضرائب كانت مرتبطة إرتباطاً كبيراً بقوانين الأراضي خاصة الزراعية، ومدى تأثير هذه القوانين على الأوضاع الإقتصادية للفلاحين إلى جانب قانون الطابو وتأثيراته على الفلاح، ومعاناة الفلاح من النظم الإقطاعية، والمتنفذين، وملاك الأراضي، وسيطرتهم على المجتمع والإقتصاد والأراضي الزراعية في فلسطين، كذلك الديون التي تراكمت على الفلاحين بسبب الضرائب الباهظة التى فرضتها الدولة العثمانية، وظهر موقف الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومقاومة الفلاحين للهجرات اليهودية المبكرة والتصدي لها بسبب السيطرة على أراضي الفلاحين من خلال المؤسسات الصهيونية المختلفة، من هنا كان لابد أن نسلط الضوء على هذه الشريحة الكبيرة في المجتمع الفلسطيني التى عانت فتره الحكم العثماني.

كانت فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، فقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السورية العامة نتيجة للنظام الاقتصادي، والإداري، والسياسي الذي اتبعته السلطات العثمانية في بلاد الشام عموماً[١]، وكانت تعرف فلسطين بسوريا الجنوبية، ومن الناحية الإدارية كانت تشتمل على ثلاث متصرفيات (سناجق)[٢]؛ هي: متصرفية القدس المستقلة، وتتبع العاصمة الأستانة مباشرة، وتشمل (٣٢٨) قرية، ومتصرفية عكا، وتشمل(٢٢٢) قرية، ثم متصرفية نابلس، ويتبعها (٢١٢) قرية، وقدر عدد سكان فلسطين عام ١٨٩٥م حسب تقديرات الباحث الفرنسى فيتال كوينية (VitalGuinet) بما يقل بعض الشيء عن نصف مليون نسمة، وقدرت الأراضي القابلة للزراعة بـ (٤,٧٠٠,٠٠٠) دونماً، والأراضي المزروعة (٢,٢٢٠,٠٠٠) دونماً[٣]، وبلغ عدد سكان فلسطين عام ١٩١٤ حسب الإحصاء العثماني، والذي أوجزت نتائجه في إحصاء فلسطين ١٩٢٢(٦٨٩,٢٧٥) نسمة بينهم (٣٩٨,٣٦٢) في متصرفية القدس، بينما ضم سنجق عكا(١٣٧,١٦٤) نسمة، وسنجق نابلس(١٣٥,٧٤٩)نسمة، ومن خلال هذه الأرقام يتبين أن عدد سكان فلسطين عام ١٩١٤م قارب ثلاثة أرباع المليون مما يدحض المزاعم الصهيونية أن فلسطين كانت خالية من السكان.

أولاً: الأوضاع الاجتماعية للفلاحين:

الفلاحون هم سكان الريف وأكثرهم يملكون الأرض التي يفلحونها ولا عمل لهم سوى الزراعة، وقد اتصف الفلاح الفلسطيني بالنشاط والعمل الجاد لتحسين وتطوير أساليبه في الزراعة، كما اتصف بشدة التمسك بأرضه والتعلق بها، وكان الفلاحون يشكلون ثلثي السكان مما يعني أن نسبة كبيرة من سكان فلسطين يعتمدون على الزراعة، ولم يقتصر العمل بالزراعة على سكان الريف فقط بل كان عدد من سكان المدن والبدو يعتمدون على الزراعة، وتجمعت الغالبية العظمى من السكان في نحو ألف قرية متفاوتة المساحة، مثلما شهدت المدن التي كانت موجودة على طول الساحل الفلسطيني نمواً سريعاً[٤].

---

[1]- Josephus Daniels :The Wilson Era:Years of War and after 1917-1923 Chapel Hill: Uneversity of North Carolina 1946.pp.31-39

[٢]- سمير صيقلى: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى في القضية الفلسطينية والصراع العربى الصهيوني، الجزء الأول، مطابع جامعة الموصل،١٩٨٣،ص٢٩٩.

[٣]- هند أمين البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ- دراسة وثائقية، جامعة الدول العربية، القاهرة،١٩٩٨، ص ١٤٤.

[٤]- ماريوس ديب: القضية الفلسطينية والصراع العربى الصهيوني، مطابع جامعة الموصل ،١٩٨٣،ص ص٣٠١،٣٠٠.

انقسم الفلاحون في المجتمع الريفي إلي عشائر، ضمت كل منها عدداً من العائلات وتميزت بشدة التماسك والتعاون بين أفرادها؛ فكان الرجال يعملون بالزراعة في حين كان أبناؤهم يعملون في الرعي، وكانت القرية أشبه بأسرة واحدة؛ فقد كان التضامن العائلي بين الفلاحين أقوى مما هو عليه بين الطبقات الأخرى.

كان يترأس كل عشيرة أو عائلة من الفلاحين شيخ، ومسؤوليته جمع الأموال الأميرية المطلوبة من أهالي القرية إلى جانب مساعدة عساكر الدولة في إلقاء القبض على المخالفين، وكان منصب الشياخة إما وراثياً أو تعيين من الحاكم، وكان شيخ القرية يحسم بعض الخلافات المحلية بموجب قوانين وأنظمة غير مكتوبة متعارف عليها بين البدو والفلاحين أشبه بالحكم العرفي[٥]، حيث اعتبر الفلاحون أن المحاكم الموجودة في المدن فاسدة؛ ولذلك فإنَّ لهم قوانيناً خاصة بهم يبت فيها كبار القوم؛ فالدولة العثمانية لم تكن تعطي الفلاحين سوى القليل، ولم تعطهم نظاماً قضائياً إلا أنها كانت تأخذ منهم الضرائب، وترسل المجندين للمشاركة في الحروب[٦].

شكل التضامن بين أبناء القرية أو الحمولة في نظر الفرد بيئة دافئة ومستقرة، وشعوراً بالأمان والانتماء للوطن؛ فالقرية أوجدت للفلاح درجة كبيرة من الاستقرار والأمان ساعدت على التقليل من مضايقة جباة الضرائب العثمانية الجشعين، ومن مطامع العصابات المسلحة، وغارات البدو الذين جعلوه عرضةً دائمةً للعنف والظلم وعدم الاستقرار[٧]. واشتملت طبقة الفلاحين في الريف على فئات اجتماعية مختلفة هي:

فئة كبار الملاك: ضم مجتمع المدن الرئيسية في فلسطين(القدس والخليل وغزة ونابلس ويافا وحيفا وعكا) عدداً من العائلات المتنفذة، التي نال كثير من أبنائها خبرة في دوائر الحكومة المدنية، وكانت جميع هذه العائلات من المسلمين الذين يشكلون أغلبية السكان، وقد عرف أبناء هذه العائلات من الوجوه والأعيان بالأفندية، لأنهم تقلدوا مناصب القضاء والافتاء ونقابة الأشراف بالإضافة إلى مناصب الإدارة المحلية؛ فهؤلاء تلقوا تعليماً عصرياً مما جعلهم عماد العلاقة الجديدة بين الفلاحين والحكومة العثمانية انطلاقاً من إجراءاتها الحديثة في جباية الضرائب، والإنتاج المرتبط بالسوق، الأمر الذي سمح لنخبة الأفندية تدعيم ذاتها من خلال توليها

---

[٥]- بهجت صبري: فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤–١٩٢٠،جمعية الدراسات المصرية، القدس،١٩٨٢، ص١٣١.

[6]-A.Granott: The Land System in Palestine :History and Strocture,(Eyre and Spottiswood .London. 1952.P62

[٧]- ماريوس ديب: مرجع سابق،ص٣٠١، روز مارى صايغ: الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، تقديم : إبراهيم أبو لغد، ترجمة: خالد عايد، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،١٩٨٠،ص٧.

الوظائف المستحدثة، وأصبح تعبير فلاح ومدني شائعاً للدلالة على مكان الإقامة وأسلوب الحياة[٨].

كان بين أسباب سيطرة هذه العائلات على المجتمع والاقتصاد في فلسطين انتساب معظمها إلى الأشراف؛ فاستغلت شرافتها في المراكز الدينية المرموقة بين السكان إلى جانب عطف الحكام، وهباتهم التي تمثلت بإقطاعهم مساحات واسعة من الأراضي ؛ فمعظم المالكين الفلسطينيين كانت الأراضي المسجلة بأسمائهم تعود لأفراد الحامولة(العائلة) التي كان عدد أفرادها يبلغ بضعة آلاف، مثل: عائلات البرغوثي، وعبد الهادي، والحسيني، والنشاشيبي وعائلات أخرى من القدس ونابلس وغزة ويافا.

واتصفت العلاقة بين فلاحي فلسطين والأفندية بالسيطرة والاستغلال خاصة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية التي ملكتها العائلات في الريف، وكانت هذه العائلات لا تعمل في الزراعة، ولا يهتمون بالأرض، إنما كانوا يؤجرونها إلى فلاحين فلسطينيين لقاء قيمة سنوية ثابتة، أو يعمل فيها الفلاحون بصفة شركاء، وكانت عقود الإيجار تتم على أساس **المزارعة**؛ أي: أَنَّ المالك يقدم الأرض وربما البذور ويقوم المستأجر بالعمل الزراعي مقابل نسبة معينة يتم الاتفاق عليها من المحاصيل التي تنتجها الأرض[٩]، ويحصلون على نسبة(٣٠%) إما عيناً أو نقداً، وأحياناً ترتفع النسبة إلى (٤٠%) نتيجة الديون، والفوائد المترتبة عليها. وتتم عقود الإيجار أيضاً من خلال **المساقاة**: وهي المشاركة بين المالك والفلاح، ويقسم المحصول الناتج مناصفة بين الطرفين. إلى جانب **الضمان**: أو التضمين، وفيه يجري التعامل على ثمار الأشجار والمحاصيل فقط، وينتهي الاتفاق بانتهاء موسم القطاف[١٠].

وكان ملاك الأراضي الكبار يوكلون إدارة الأرض إلى وكيل مختص يثقون به، والذى كان يبذل أقصى جهده لاستغلال الفلاحين العاملين في الأرض لينال ثقة كبار الملاك بتكديس الأموال في خزائنه؛ فيهابه الفلاحون، ويكنون له الكراهية، و لم يكن بوسعهم عمل شيء للتخلص منه لأنه صديقٌ للحكام؛ فأصبح الفلاح ينظر إلى أرباب السلطة بهيبة، وعدم ثقة ويتهرب من لقائهم، وإذا احتاج شيئاً منهم وسّط إليهم آخرين.

أما عن العلاقة بين الفلاحين الذين كانت قراهم ملكاً لهم، وأعيان المدن(الأفندية)؛ فقد كان لكل قرية في قضاء القدس واحداً أو أكثر من الأفندية، يقوم بحماية مصالحها في دوائر الحكم في

---

[8]-Joel S. Migdal: Palestinian Society and Politics. Princeton University Press New Jersey,1980.p20

[٩]- عبد العزيز عوض: مرجع سابق،ص٩٦، ٩٨ هند أمين البديري: مرجع سابق، ص٢٨٩.

[١٠]- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٥٣– ١١٢، سنة ٩٦٦هـ ١٥٥٨م.

المتصرفية مقابل تقديم الفلاحين الهدايا النقدية إلى الأفندي، وتزويد منزله في المدينة بالمواد الغذائية من حبوب وزيت وغيره[١١].

هكذا سيطر أغنياء فلسطين على الجانب الأكبر من المحاصيل الزراعية، والتي تُعدُّ أهم مورد اقتصادي في البلاد لامتلاكهم الأرض أو بسط حمايتهم على الفلاح الذى كان إما مزارعاً عندهم أو مديوناً لهم، وبالتالي أصبح الفلاح رهناً لإشارتهم، **والفئة الثانية:** وتسمى "متوسطي الملاك": تم تصنيف هذه الفئة لمن يملك (١٠٠) دونمٍ فما فوق وحتى (١٠٠٠) دونمٍ، وتُعدُّ فئة قليلة العدد، **أما الفئة الثالثة**: كانت من الفلاحين الذين يملك بعضهم قطعاً صغيرة من الأرض، والفلاحون المعدمين الذين لا يملكون شيئاً، ويعملون بأجر أو حسب نظام المحاصصة في ملكيات الملاكين الكبار(الأفندية) وتشير تقديرات عام ١٨٩٥م أن (٦٩,٩%) من الفلاحين يمتلكون شيئاً قليلاً من الأرض، ولكن التقديرات العثمانية لعام ١٩٠٩م، تسجل أنه في مدن: القدس، ونابلس، وعكا كانت العائلة الفلاحية تمتلك ما معدله (٠,٤٦)،(أقل من نصف) دونم فقط[١٢].ويُعدُّ هذا دون المساحة المطلوبة لتوفير حياة كريمة له ولأسرته، وقدر عدد الذين لا يملكون أي قطعة من الأرض في سنوات العشرينات من القرن العشرين بحوالي (٢٩%) من مجموع الفلاحين، أما العمال الزراعيون كان عددهم قليلاً؛ لأن المشاريع التي كانت تستخدم عمالاً زراعيين أصبحت محصورة تقريباً في المستعمرات الألمانية* واليهودية في البلاد[١٣].

استفادت العائلات المتنفذة من وجود مراكز الإدارة والحكم التي أوجدتها الدولة العثمانية في مدن فلسطين، واشتملت على الدوائر الحكومية المدنية والعسكرية؛ فأدى ذلك إلى استمرار أبناء المدن في السيطرة على عدد كبير من الوظائف الإدارية، وكان التنافس بين تلك العائلات واضحاً على الزعامة والنفوذ؛ فكانت كل منها تسعى لتمثيل نفسها في الدوائر الحكومية، والمجالس المحلية، وعلى قدم المساواة مع الأخرى، ومارست جميعها بحكم مركزها الاجتماعي والاقتصادي نفوذاً على أصحاب الحرف والعمال وصغار التجار في المدن.

---

[١١]- ابراهيم سكيك: غزة عبر التاريخ- العهد العثمانى، الجزء الثالث،غزة،١٩٨٠،ص٢٩،عبد العزيز عوض:مرجع سابق،ص٢٥.

[١٢]- موسى البديري: المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحرير: ليزا تراكي: دار الأسوار، عكا،١٩٩٠ص١٨.

* تبنت جمعية الهيكل الألمانية مشروع بناء مستعمرات المانية في فلسطين، وبنت أول مستعمرة مساحتها ١٠ هكتارات في حيفا في عام ١٨٦٩، ودشن عليها (١٢) منزل في آذار/مارس ١٨٧٠، وبلغ عدد سكانها عام ١٨٧٣ (٢٥٤) نسمة، وبنت الجمعية تسع مستوطنات خلال الفترة (١٨٦٨-١٩١٨)،وبلغ عدد المستوطنين الألمان في فلسطين (٢٠٠٠) شخص حتى عام ١٩١٨، على محافظة: العلاقات الألمانية الفلسطينية (١٨٤١-١٩٤٥)، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص١٣٢.

[١٣]- تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، عرض على البرلمان بأمر من جلالته في يوليو/تموز سنة ١٩٣٧، مطبعة دير الروم، القدس١٩٣٧، ص٥٩.

هذا في الوقت الذي عجز فيه الفلاحون عن التجمع داخل تنظيم يدافع عن حقوقهم؛ لذا بقى الفلاحون مرتبطين بالرباط العائلي، وبقى زعيم العائلة أو الأسرة ممثلاً لأفراد عائلته أمام المسئولين[١٤].

أما بخصوص الأوضاع التعليمية في فلسطين عامة نهاية الحكم العثماني؛ فقد اتخذ التعليم طابعاً دينياً قبل عصر التنظيمات، حيث كان في البلاد مدارس تعليمية خاصة بالصغار عُرفت بالكتاتيب تلقوا فيها مبادئ الكتابة والحساب والقرآن، وتنتهى منها الدراسة بعد ختم القرآن إلى جانب مدارس خاصة بالكبار لتعليم العلوم الدينية الشرعية، ويبقى الطالب مواظباً في هذه المدارس إلى أن يجاز من صاحب الحلقة[١٥]، وكان القليل من أبناء فلسطين قد اختاروا إكمال تحصيلهم العلمي في الجامعات الحديثة داخل حدود الدولة العثمانية أو خارجها، ودرس الكثيرون في الأزهر وغيره من المدارس الدينية في القاهرة، ودمشق، واستانبول[١٦].

وإلى جانب الفلاحين كان يوجد في فلسطين الحضر والبدو: وهم سكان المدن، ويتألفون من أشباه الإقطاعيين، والأغوات، والأفندية، وموظفي الدولة وتوابعهم، والتجار والحرفيين، والعمال الزراعيين[١٧] أما البدو وأكثرهم من سكان بئر السبع* [١٨]، وينقسم المجتمع البدوي إلى عدة قبائل، وتضم القبائل عدداً من العشائر يتفرع منها عدد من الحمائل، والحمولة تضم عدداً من العائلات، وكان على رأس كل قبيلة شيخ يتمتع بسلطات واسعة على أفراد قبيلته وكان البدو يأخذون إتاوة من الفلاحين، قسماً منها عيناً، وآخر نقداً في الوقت الذي تركت الحكومة الفلاحين من غير حماية، وجردتهم من سلاحهم [١٩].

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية للفلاحين قبل عام ١٩١٧:

انعكس تحسن الأحوال الاقتصادية والخدمية، واستمرار التنظيمات العثمانية بصورة إيجابية على الأوضاع الديمغرافية ، وكانت المدن أكثر استفادة من الزيادة الديموجرافية نتيجة الهجرة إليها من الريف ومن خارج البلاد؛ كما ترتب على الأوضاع الاقتصادية، تحسن أيضاً في

---

[١٤]- نبيل بدران: الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى، مجلة شؤون فلسطينية،العدد٧،بيروت، مارس١٩٧٢،ص١١٦.

[١٥]- بهجت صبري: مرجع سابق، ص١١٣.

[١٦]-عادل مناع: تاريخ فلسطين فى أواخر العهد العثمانى ١٧٠٠-١٩١٨،(قراءة جديدة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠، ص٢٢١.

[١٧]- بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين١٩١٧-١٩٤٨،الطبعةالثالثة، دارالهدى،بيروت،١٩٨٦،ص٦.

* قضاء بئر السبع هو إحدى المناطق الطبيعية في فلسطين، وقدرت مساحته بنحو"١٢,٥٧٧" كيلو متراً، وقدر عدد سكانه في إحصاء عام ١٩٢٢ بحوالي ٧٥,٢٥٤ شخص، مصطفي مراد الدباغ: موسوعة بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الثانى، دار الهدى- كفر تقوع،١٩٩١،ص ص٣٢٩.

[١٨]- ناجي علوش: المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥،ص ص ٩،١٠.

[١٩]- بهجت صبري: مرجع سابق،ص١٣٤.

الأوضاع الأمنية مما أدى إلى استمرار عمليات استصلاح أراضي جديدة، وزراعتها خاصة في مناطق السهول والأغوار وبذلك انتقل الفلاحون من القرى الجبلية إلى الأراضي الجديدة التي تم استصلاحها[٢٠]؛ فأدى اتّساع المساحات المستصلحة من الأراضي إلى تزايد الطلب الأوروبي على منتجات فلسطين الزراعية. وانتقل الإنتاج الزراعي للقرى الفلسطينية من تلبية الحاجات الغذائية للسكان إلى الإنتاج من أجل التصدير مما أدى إلى الانتعاش الاقتصادي لمختلف المناطق الفلسطينية، وقد استفاد التجار، وكبار الملاك، وعدد قليل من الفلاحين من هذا التحول بسبب ابتزاز كبار الملاك [٢١]؛غير أن هذا الانتعاش لم يسر بانتظام في كل المواسم الزراعية، بسبب اعتماد الزراعة على الأمطار مما يجعل حجم المحصول مرتبطاً بكمية المطر وكذلك صعود أو هبوط الأسعار حسب السوق العالمي[٢٢].

كان الفلاحون يملكون معظم الأراضي في القرى الفلسطينية؛ فكانت جميع الأراضي المزروعة في فلسطين أراض مشاع. وكانت ملكاً لسكان القرية ومسجلة باسمهم، ويعاد توزيع الأراضي على الفلاحين بين فترة وأخرى عن طريق القرعة، ويتم إثبات التصرف بسندات عادية أو بحجج شرعية مصدقة لدى القاضي دون تدقيق منه في ملكية الأرض، ونتيجة لهذا النظام، لم يكن بالمستطاع بيع أو شراء الأرض[٢٣].

ومن أهم مزايا النظام المشاعي حفظ الأرض كوحدة واحدة، وعدم تسربها للغرباء، وتوفير مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الأمن والحماية لأهالي القرية، أما سلبيات هذا النظام فكانت تكمن في عمليات التوزيع الدورية، حيث يشعر الفلاح بأن جهده قد يذهب لغيره مما يفقده الرغبة في التطوير[٢٤]، وتم تسجيل أراضي كثيرة في غور الأردن باسم السلطان عبد الحميد وعائلة سلّام اللبنانية، وناصر الحارثي شيخ عشيرة الحوارث، وقد تسربت أراضي كثيرة إلى شركات الاستيطان اليهودي في أواخر العهد العثماني.

أ- الضرائب المفروضة على الفلاح:

كان للضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على الفلاحين تأثيراً كبيراً على أوضاعهم الاقتصادية؛ فقوانين الضرائب كانت مرتبطة ارتباطاً كبيراً بقوانين الأراضي خاصة القوانين الزراعية المرتبطة بالأرض.

---

[٢٠]- عادل مناع: مرجع سابق، ص ص٢٢٢،٢٢٣

[21] -Albert Hourani,"Ottoman Reform and the Politics of Notables" Beginning of modernization in the Middle East,ed.William R.polk and Ricgard Chamers(Chicago:University of Chicago Press ,1968)P.48.

[٢٢]- هالة العوري: فلسطين كشف المستور فيما آلت إليه الأمور، مكتبة مدبولى،القاهرة،١٩٩٧،ص٥٥.

[٢٣]- موسى البديري: مرجع سابق، ص ص١٩-٢٢.

[٢٤]- دعيبس المر: أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطنة العثمانية، مطبعة بيت المقدس،١٩٢٣،ص ص٣٢-٣٣.

لقد اتصف نظام حيازة الأراضي في فلسطين بالتعقيد الشديد مثله مثل: الولايات العربية الأخرى في الدولة العثمانية، فقبل صدور القانون الزراعي العثماني عام ١٨٥٨م كانت معظم الأراضي في الريف الفلسطيني أراضي أميرية تخص السلطان العثماني، وقد أُنيطت ملكية الأراضي بالدولة، بينما تمتع الفلاح بحق الانتفاع منها من خلال حراثتها، ودفع ضريبة الأرض، وقبل تنفيذ قانون الأراضي خضع جزءٌ كبيرٌ من الريف الفلسطيني لقانون الالتزام حيث ترتب على ملتزم الضريبة جباية ضريبة محددة من الفلاح يتم تقديرها وفقاً لإنتاج الأرض ومحصولها إلا أن نظام الالتزام لم يكن إلا طريقة خفية لابتزاز الفلاحين وإفقارهم[٢٥].

كان الملتزم يقوم بتأجير أراضي السلطان، واتسع هذا النظام حتى شمل جميع أراضي الدولة، وتحولت الوظيفة إلى تعهد الملتزم بدفع الضرائب والإيجارات للدولة مقدماً، ثم تحصيلها من الفلاحين، وكانت الفترة لا تزيد عن سنتين الأمر الذى دفع هؤلاء إلى مضاعفة الأرقام المطلوبة لتحقيق ربح كبير، مما أدى إلى افقار الفلاحين، ومن ثم لفقدانهم أراضيهم لتسديد ديونهم، ومع أن هذا النظام ألغي عدة مرات إلا أن وظيفة الملتزم استمرت حتى القرن العشرين، حيث كانت ضريبة العشور تؤجر لمن يعرض سعر أعلى[٢٦].

وفي النصف الأخير من القرن التاسع عشر عمدت الدولة العثمانية إلى تغيير سياستها بالنسبة لتحالفاتها مع القوى الاجتماعية المختلفة من أجل توسيع نفوذها، وزيادة دخلها من الضرائب المفروضة على ملكية الأراضي؛ فقد استبدلت اعتمادها على شيوخ القرى بأعيان ووجهاء المدن، ومنحتهم حق تحصيل الضرائب، كما أنها قامت بتعيين المخاتير* في القرى لإحكام نفوذها عليها، وهؤلاء كانوا يجمعون الضرائب من الفلاحين لصالح الحكومة ولأنفسهم، ويساعدهم في هذا العمل القوات العثمانية غير النظامية فأدت هذه السياسة إلى مضاعفة ممتلكات الأعيان حيث بلغت قبل عام ١٩١٤ نحو(٦٠%) من أجود وأغنى الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذى تقلصت فيه الملكيات الفردية الصغيرة عشية الحرب العالمية الأولى[٢٧].

---

[٢٥]- خليل أبو رجيلي: الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية،العدد١١،تموز،١٩٧٢،.ص ص١٢٨-١٤٢، نبيل بدران: مرجع سابق، ص ص١٢٩،١١٦.

[٢٦]- هند أمين البديري: مرجع سابق،ص٢٢ ، تقرير اللجنة الملكية، مصدر سابق،ص١٩٨.

* فى عام ١٩٤٢ صدر قانون تعيين المخاتير رقم ٢١ لسنة ١٩٤٢ حيث نصت المادة الثالثة " يجوز لحاكم اللواء أن يعين مختاراً لأي قرية أو لأي قسم أو حارة "، فلسطين، العدد ٢٥، ١٩١٨/٩/٢٦.، الوقائع الفلسطينية، العدد ١٢٠٣ ، ١٩٤٢/٦/٢٥، ص٩٤.

[27]-Amos Nadan, The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling(Harvard Middle Eastern Monographs),2006,p28.

تعددت أشكال الضرائب في العهد العثماني؛ فكانت أهم الضرائب المفروضة (الأعشار**) عن المحاصيل (والويركو***) عن الممتلكات، وحددت ضريبة الأعشار بنسبة (١٠%) من قيمة المحصول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وارتفعت عام ١٨٩٧ إلى(١٢,٥%) لدعم خزينتها؛ فاضطر كثيرٌ من الفلاحين إلى هجرة أراضيهم، مما أدى إلى تفريغ الأرض من السكان والعمران في المناطق الواقعة بين الصحراء والمناطق الزراعية بسبب غزوات البدو على المزارعين[٢٨]. فعمدت الدولة في عام ١٨٨٤م إلى فرض ضريبة على كل حيوان يحمل منتجات الريف لدى دخوله إلى مدينة القدس[٢٩]. وأدى فرض هذه الضرائب إلى تراجع أوضاع الفلاحين وإفقارهم.

واعتبرت اللجنة الملكية، أن مقدار الضريبة يختلف باختلاف المواسم؛ فالتخمين السنوي الذى كان يجري في الحقول أو على البيدر كان سيء الاستعمال وكانت الأعشار تلزم عادة بالمزاد العلني لبعض ذوي أصحاب النفوذ من الأغنياء والذين يستطيعون تقديم ضمانات كافية، وقلما دفع الغنى نصيبه العادل من الضريبة، أما الخسارة التي تلحق بإيرادات الحكومة بسبب تملص الأغنياء من دفع الضريبة؛ فكان يتم تحميلها على المزارعين الفقراء، ولم يكن يهم الحكومة التركية بعد قبولها بأعلى مزايدة عن أعشار القرية إلا أن تستوفي جميع المبلغ المطلوب ، وما يزيد على ذلك يتسرب الى جيب الملتزم والملاك الأغنياء والمختار، ويؤدي ذلك إلى ايقاع طبقة الفلاحين في ضيق شديد، واعتبرت اللجنة أن المنازل الفاخرة القائمة في جوار المدن الكبيرة إنما هو دليل على الأرباح التي كان يجنيها جابي الضرائب في عهد الحكومة العثمانية[٣٠].

كان أمل الفلاحين في التملص من دفع ضريبة الدولة أو العشر أملاً ضئيلاً، وخاصة أن زعماء حمائلهم ومخاتيرهم كانوا يتعاونون مع ملتزمي الضرائب في تحصيلها منهم؛ فاضطر الفلاحون إلى بيع محاصيلهم في الأسواق للمرابين والتجار الذين كانوا هم أنفسهم من أعيان المدن؛ فأدى ذلك إلى ازدياد الديون عليهم؛ فأجبروا على بيع ما تبقى لهم من أراضٍ بعدما تنازل

** على الرغم من أن قيمة العشر حددت رسمياً ب١٢,٥% عام ١٨٩٧م إلا أن النسبة التي كانت تجمع عنوة عام ١٩٠٠ وصلت أحياناً إلى حوالي ٣٠% ،وفي أحيان أخرى إلى ٥٠% ، باميلا أن سميث، مرجع سابق،ص٤٣.

*** ضريبة الويركو: ضريبة مفروضة على المباني والأراضي ومقررة في القانون العثماني بتاريخ ٥ آب/اغسطس ١٨٨٦ وتقدر على قيمة الملك وقيمة هذه الضريبة على الأراضي المستحقة العشر وعلى المباني الاعتيادية القائمة لأغراض زراعية ٤ في الألف،تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران، جون هوب سمبسون: دار الأيتام الإسلامية، القدس،١٩٣٠، ص٨٩.

[٢٨]- باميلا سميث: فلسطين والفلسطينيون ١٨٧٦-١٩٨٣،ترجمة،إلهام الخورى، دار الحصاد للنشر ، ط١،١٩٩١، ص٤٣.

[٢٩]-. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني-الدراسات الخاصة، الدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، بيروت ،١٩٩٠، ص٩٤٩.

[٣٠]- تقرير اللجنة الملكية، مصدر سابق، ص١٩٧.

الفلاحون عن صكوك ملكيتهم كضمانة لأرضهم بسبب عجزهم عن إيفاء التزاماتهم المالية، وبذلك تحولت ملكية أراضيهم إلى الأعيان[٣١]، وكان أيضاً على الفلاح المضطر لشراء البذور، الالتجاء إلى الأغنياء؛ فيقرضونه حتى يحين موسم الحصاد كما أن مسألة التسليف والديون التي كان يحصل عليها الفلاح من الطبقة الغنية كالتجار، وأصحاب البنوك، وعجزه عن تسديدها بفوائدها المرتفعة، أسهمت في فقدان الفلاح لأرضه حيث بلغت فوائد هذه القروض ما بين ٤٠-٥٠% في السنة[٣٢].

ترتب على ذلك أن عانى الفلاح من أزمة حادة، وكان عليه أن يختار: إما أن يترك أرضه بلا زراعة أو يستدين من المرابي الجشع لدفع جزء من الضرائب المستحقة عليه، أو لتمويل الموسم الذي اقترب أوانه. وقد أسهم البنك الزراعي العثماني* في إفقار الفلاح، وإجباره على بيع أرضه عندما تعرض بعض الفلاحين للطرد من الأراضي التي آلت لليهود خلال العهد العثماني خاصة بعد صدور قانون الرهن العثماني لعام١٩١٢، والذى سمح باتخاذ جميع الإجراءات لتأمين الدين للبنك العثماني فقط بما فيها طرد الفلاح إذا لم يستطع التسديد، ومصادرة أرضه المرهونة إلا أن القانون اشترط ضرورة إبقاء قطعة أرض يكفي إنتاجها معاش الفلاح خوفاً من التشريد وضرورة رد الأرض لصاحبها بعد استيفاء الدين[٣٣].

والجدير ذكره أن البنك قام على أكتاف الفلاحين حينما أضافت الدولة العثمانية على ضريبة العشر قيمة نصف بالمائة من أجل البنك الزراعي العثماني، وانبثقت عن هذا البنك عدة شركات فرعية حصلت على امتيازات** في أراضي الدولة العثمانية درت عليها أرباحاً طائلة[٣٤].

اعتمد البنك على بيع أملاك الفلاح بالمزاد العلني إذا عجز الفلاح عن دفع أقساط فوائد القروض، وهذا ما كان يحدث غالباً، فتنتقل أملاك الفلاحين بهذه الطريقة إلى الاقطاعيين، وبذلك أصبحت نسبة كبيرة من الأراضي ملكيات للإقطاعيين تتم زراعتها من قبل المستأجرين، الذين

---

[٣١]- نبيل بدران: مرجع سابق، ص١١٩.

[٣٢]- محمد الحزماوي: ملكية الأرض في فلسطين١٩١٨-١٩٤٨، مؤسسة الأسوار ،عكا،١٩٩٨،ص٥٧،جريدة فلسطين، في ١٩١٢/٩/٧ ، جريدة الكرمل،العدد٤٤٣ في ١٩١٤/٧/٣.

* تأسس عام ١٨٨٧ وهو أحد فروع البنك الإنجليزي الذى تأسس عام ١٨٥٦، ثم تحول إلى بنك إنجليزي فرنسي عام ١٨٦٣ برأسمال ١٠ ملايين جنيه، وكان له عدة فروع في فلسطين: القدس، يافا، حيفا، نابلس، هند أمين البديري، مرجع سابق،ص٣١.

[٣٣]- هند أمين البديري: مرجع سابق،ص٥٨.

** أدى امتياز السكك الحديدية إلى استنزاف الدولة العثمانية حيث حققت ألمانيا التي كانت تنافس النفوذ الإنجليزي الفرنسي مكاسب خيالية بسبب ضمان السلطان للحد الأدنى من الأرباح لامتداد السكة الحديدية (الضمان بالكيلو مترات) فكان الفرق بين المبلغ الحقيقي المستلم، والمبلغ المضمون للأرباح يسدد على حساب خزينة الدولة العثمانية، هند البديري مرجع سابق،ص٣١.

[٣٤]- محمد الحزماوي: مرجع سابق،ص٥٨.وانظر:هند أمين البديري مرجع سابق،ص٣١.

انعدمت عندهم الرغبة في إجراء أية تحسينات على أرضهم، ولم يعودوا يقومون بأي جهد لتحسين إنتاجها؛ فكلما ارتفع أجر الأرض انخفضت نسبة دخل الفلاح المستأجر، وقل معه ما يزيد عن حاجته للادخار الأمر الذي أدى في النهاية إلى إضعاف روح الاستقرار بين السكان[٣٥]، ونتج عن هذه التغيرات أن عاش الفلاح الفلسطيني ظروفاً صعبةً خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى بسبب ما قامت به الدولة العثمانية من أساليب في تحصيل الضرائب، كما أسهمت القوانين التي صدرت بجمع الضرائب إلى حد كبير في سلب أراضي الفلاحين، وهذا ما حدث مع عرب السواعد(قضاء عكا) الذين خسروا أراضيهم الواقعة بالقرب من بحيرة الحولة لعجزهم عن دفع الضرائب[٣٦].

ب-قانون الطابو عام ١٨٦١وآثاره على الفلاحين:

بعد صدور قانون الأراضي لعام١٨٥٨ أخذت الدولة تستعد لتطبيقه، وتنظيم أراضي الدولة، ووضع حداً للمتلاعبين بها وتسجيل الأراضي باسم أصحابها؛ فأصدرت قانون الطابو عام ١٨٦١ باعتباره مكملاً لقانون ١٨٥٨ حيث سيطرت الدولة العثمانية على الأراضي، وجعلت التصرف بها من خلال القوانين المحددة التي تضعها ، وكان حق التصرف يثبت بأوراق تدعى حججاً شرعيةً تكون مصدقة من القضاء، فإذا ما ضاعت كان وضع اليد على الأرض والتصرف بها هو الذي يحدد ملكيتها، وهذا هو سبب صدور قانون الطابو وملحقاته[٣٧].

وقبل صدور هذا القانون لم يكن هناك اهتمام بتسجيل الأراضي؛ لأنَّ المهم حينها وضع اليد على الأرض واستغلالها، وإذا حدث خلاف كان أهم دليل على الملكية شهادة الأهالي نتيجة الخلاف على حدود الأراضي[٣٨].

ربط قانون الطابو تسجيل ملكية الأرض بالخدمة في الجيش العثماني من جهة، وبدفع الرسوم والضرائب الباهظة من جهة ثانية؛ وبالتالي عدم تمكن الفلاحين الفلسطينيين من الوفاء بالشروط العثمانية تبعاً للوضع الاقتصادي الصعب الناتج عن سياسة الاستبداد والاستغلال العثمانية، ما جعل تسجيل الأرض في الطابو يقتصر على طبقة الإقطاعيين والأفندية والمقربين

---

[٣٥]- وليد ربيع: الهجرة والانتداب في المجتمع الفلسطيني، مجلة التراث والمجتمع، العدد٣، البيرة، ١٩٧٤،ص٣٣.

[٣٦]- موسى البديري: مرجع سابق،ص١٩.، نبيل بدران: مرجع سابق، ص١٢٤.

[٣٧]- سائدة احمد عجوة: آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين،٢٠١١،ص ص١١-١٢.

[٣٨]- أرشيف استانبول: داخلية، وثيقة رقم ١٨٠٢١ في ١٨ ربيع الأول ١٢٧٠ه.نقلاً عن عبد العزيز عوض، مرجع سابق،ص١٠٨.

من السلطة العثمانية، بالرغم من أن أكثرية الفلاحين الفلسطينيين والعرب كانوا، وما زالوا، يملكون سندات تثبت وجودهم وتصرفهم بالأرض على مدى أجيال[٣٩].

تأثر الفلاحون بتطبيق نظام الطابو، حيث كانت له آثار كبيرة نتيجة التغير الجذري الذى أحدثه على الصعيد الاجتماعي، وكان الهدف من هذا القانون ضرورة تسجيل جميع الأراضي في البلاد بالإضافة إلى تقسيم جميع أراضي القرية، وتسجيلها بأسماء مالكيها وبالتالي تقسيم وتوزيع أراضي الدولة العثمانية عامةً[٤٠].

وعندما شرعت الدولة في تسجيل الأراضي في فلسطين، لم يرغب كثير من الفلاحين في تسجيل أراضيهم بإسمهم خوفاً من أن يؤدى ذلك إلى مطالبتهم بدفع ضرائب أكثر، ومن التجنيد الإجباري؛ لذلك حاول الفلاح الفلسطيني التهرب من التجنيد باستخدام وسائل متعددة ،مثل: قطع أصابع اليد حتى لا يصبح لائقاً للخدمة العسكرية، مثلما حدث في مصر عهد محمد علي؛ فتم تسجيل معظم الأراضي باسم شيوخهم أو باسم المتنفذين من أعيان المدن، وهكذا فقد الفلاحون حقوقهم فيها، وأصبحوا يعملون تحت رحمة الملاك الجدد الذين سجلت الأراضي بإسمهم، وحذرت المادة(١٦) من نظام الطابو من التأخر في دفع ضريبة الطابو بحجة تحقيقات الأراضي؛ مما يؤدي إلى إضاعة حقوق أصحاب الأراضي، واستغل بعض كبار الملاك نفوذهم لإجبار الفلاحين على تسجيل أراضيهم باسمهم واعدين إياهم بالحماية، والحفاظ على مصالحهم[٤١].

من خلال هذه الإجراءات التي قام بها الفلاحون يكونون فعلياً قد فقدوا حق ملكية الأرض، وجعلت الفلاح مضطراً لدفع ضريبة العشر، وفي بعض الحالات أهمل الفلاحون تسجيل أراضيهم، واستمروا في العمل فيها، وبذلك خسروا فرصة امتلاك الأرض التي يعملون بها، بدلاً من تسجيلها حقاً قانونياً ثابتاً لهم[٤٢].

وفي الأماكن التي سجل الفلاحون أراضي القرية بإسم شخص أو أكثر وجدوا أن ورثة هؤلاء الأشخاص اعتبروا هذه الأراضي ملكيتهم الخاصة، وأصبح الفلاحون مالكي الأرض الحقيقيين أجراء في الأرض يعملون فيها في ظل ظروف استثمار جديدة أسوأ من قبل، وفي ظل تبعية لمالكي الأرض الجدد.

---

[٣٩]- عبد العزيز عوض: مرجع سابق، ص١٠٩.

[40] -John Ruedy:"Dynamics of Land Alienation". The Transformation of Palestin Ibrahim Abu Lughod.ed (Evanston :North Western University Press,1971)P.122.

[٤١]- عبد العزيز محمد عوض: مرجع سابق،ص١٠٩. وانظر: موسى البديري: مرجع سابق، ص ص١٩، ٢٠.

[42] -D.Warriner,"London Tenure in the fertile Crescent",in C.Issawi,ed.,The Economic History of the Middle East 1880-1914,University of Chicago Press,Chicago,1966.pp.71-78.

وحدثت تغيرات على أحكام انتقال الأراضي الأميرية بين الورثة، وكان معظمها متشدداً، خوفاً من تشتت الملكية حتى صدور قانون ١٨٥٨، حيث كان أكثر تيسيراً في حقوق الانتقال بين الورثة، حتى أصبحت متماثلة مع أراضي الحيازة الملك في معظم أحوالها فيما عدا تغييرها إلى أراضٍ زراعية، وبقي حق حيازة الأراضي الأميرية مشروطاً بزراعتها؛ فإهمال الحائز لزراعتها ثلاث سنوات متتالية، دون عذر مقبول يسقط حقه في حيازتها، إلا أن هذا الشرط في الغالب كان نظرياً، أما استمرار زراعة الأرض لمدة عشر سنوات متتاليات يُعدُّ شرطاً كافياً لإثبات حقوق الأفراد فوق هذه الأراضي حتى ولو لم تكن مسجلة[٤٣].

وتشير التقديرات المتعلقة بملكية الفلاحين للأراضي في فلسطين أنَّ الفلاحين كانوا يمتلكون (٧٥%) من أراضي فلسطين قبل تطبيق نظام الطابو، أما بعد العمل بهذا النظام؛ فقد انخفضت نسبة ملكيتهم إلى(٤٠%) فقط، في وقت كانت نسبة الأراضي الزراعية حوالي(٣٢,٤%) من مجموع مساحة البلاد وهى(٢٧,٠٢٧كم)٢[٤٤].

منذ عام ١٨٧٠ وجد الفلاحون أنفسهم تحت السيطرة الكاملة للملاك الجدد، وكثير من هؤلاء كانوا ينتمون إلى فئة التجار، ورجال المال في المدن، وبهذه المناسبة علق عالم الاجتماع "ويليام بولك" قائلاً:" إنَّ هؤلاء الفلاحين القدماء انزلقوا درجة في السلم الذى قادهم وأحفادهم فيما بعد إلى مخيمات اللاجئين عام ١٩٤٨.

هكذا يتبين أَنَّ قانون الطابو كان كارثة على الفلاحين بسبب جهلهم؛ فمواد القانون لم تنظم العلاقة بين الفلاحين القائمين على الأرض، وبين أصحابها، واعتبرت الأراضي غير المسجلة والأراضي التي عجز الفلاحون عن تسديد الضرائب عليها ضمن أملاك الدولة؛ فقامت بمصادرتها، وبيعها بالمزاد العلني بأسعار زهيدة لاستيفاء ديون الضرائب المترتبة على الفلاحين واحياناً احتفظت بها واعتبرتها أراضي أميرية [٤٥].

ومع نهاية الحكم العثماني كان أكثر من نصف الفلاحين لا يمتلكون ما يكفيهم من الأرض؛ فأصبح بعضهم يعملون أجراء في أراضي كبار الملاك، وكان ثلث مجموع الأراضي المزروعة مؤجرة، وتحول الفلاحون إلى طبقة عاملة سواء الزراعة أو الصناعة وغيرها، وكان

---

[٤٣]- موسى البديري: مرجع سابق،ص٢٠.و للمزيد انظر: هند البديري ، مرجع سابق،ص٣٠.

[٤٤]- سعيد حمادة: محرر، النظام الاقتصادي في فلسطين(مجموعة باحثين) الجامعة الأمريكية،بيروت،١٩٣٩،ص١٤٢.

[٤٥]- عبد الوهاب الكيالى: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٠،ص٤٥.

لذلك سببان: الأول: التجنيد الإجباري الذي فُرِضَ على الفلاحين بعد إعلان تركيا الحرب على الحلفاء عام ١٩١٤م، والثاني: فرض الضرائب المتزايدة على الفلاحين [٤٦].

ثالثاً: موقف الدولة العثمانية، وفلاحي فلسطين من الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

كان السلطان عبد الحميد الثاني يتصدى للمخططات الصهيونية التي تريد ابتلاع فلسطين؛ لذلك أصدر قوانيناً وتشريعاتٍ لمنع هذه المخططات؛ فأصدر فرماناً بتاريخ ١٨٨٢/٦/٢٩م إلى متصرف القدس بمنع اليهود الذين يحملون الجنسيات الروسية والرومانية والبلغارية من الدخول إلى القدس عندما علم أن سيل الهجرة الصهيونية من روسيا قد يتدفق إلى فلسطين[٤٧]، وكانت قوانين عام ١٨٨٢ التي أصدرها السلطان لا تسمح لليهود دخول فلسطين إلا في حالة واحدة وهي الحج، ولمدة ثلاثة أشهر على أن يحجز جواز سفر الزائر، ويودع في مركز البوليس التركي حيث يستبدله مؤقتاً بالورقة الحمراء[٤٨]*ولكن ظلت تلك الأوامر حبراً على ورق؛ لأن اليهود استطاعوا خرقها بفضل الرشوة التي يدفعونها لبعض كبار موظفي الدولة العثمانية[٤٩].

كما عمل السلطان على ربط سنجق القدس مباشرة بالصدر الأعظم في أستانبول حتى يشرف بنفسه على منع تغلغل النفوذ الاستعماري والصهيوني في فلسطين عامة والقدس خاصة، وأشار هوجارت Hoggart وهو أحد البريطانيين المتخصصين في أمور الشرق الأوسط أن الاستيطان هو الذي دفع السلطان عبد الحميد عام ١٨٨٧ م إلى جعل القدس سنجقاً مستقلاً عن ولاية دمشق ومتصرفيَّة لها اتصال مباشر بالصدر الأعظم[٥٠].

وفي عام ١٨٩٠م قدم وجهاء القدس عريضةَ احتجاج للصدر الأعظم ضد رشاد باشا متصرف القدس الجديد الذي أبدى محاباةً وتحيزاً للصهاينة بخلاف سلفه رءوف باشا، ونتيجة لتسارع الأحداث على الساحة الفلسطينية بشكل خطير ومخاوف عرب فلسطين الجدية من التسرب اليهودي سجل عرب فلسطين أول تذمر رسمي لهم احتجاجاً على الهجرة اليهودية إلى

---

[٤٦]- موسى البديري: مرجع سابق،ص٢١ و نبيل بدران، مرجع سابق، ص١١٩.

[47]- Hyamson Albert M .palestine:The Rebirth of an Ancient People.USA.,1919.P369.

* دفتر إقامة لمدة ثلاثة أشهر ذو لون أحمر، يعطى للمهاجرين اليهود في موانئ فلسطين بعد حجز جوازات سفرهم من السلطات المحلية لضمان عدم بقائهم في فلسطين بعد المدة المسموح لهم بها انظر: عبد العزيز محمد عوض: مرجع سابق،ص١٣٥.

[٤٩]- خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في المشرق العربى وصداه١٩٠٨-١٩١٨،سلسلة دراسات فلسطينية٤١،م.ت.ف- مركز الأبحاث، بيروت، مايو،١٩٧٣،ص٢٤.

[٥٠]- كانت متصرفية القدس تضم أقضية القدس ويافا وغزة والخليل وبئر السبع، خيرية، قاسمية، مرجع سابق،ص٢٤.

فلسطين حيث قام وجهاء القدس في ٢٤ يونيو ١٨٩١م بتقديم عريضة للصدر الأعظم طالبوا فيها بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين وتحريم امتلاكهم الأراضي فيها[٥١].

أرسل متصرف القدس برقية إلى الصدر الأعظم بتاريخ ٢٦ يونيو ١٨٩١ طالباً تعليماته بالأخبار التي تفيد قرب وصول (٥٠٠٠) يهودي إلى ميناء يافا، وقد رد الصدر الأعظم على البرقية بمنع اليهود من الإقامة في فلسطين، والسماح لهم بزيارة القدس لفترة قصيرة فقط.

وفي عام ١٨٩٢ أصدر الباب العالي قراراً يمنع بموجبه اليهود الأجانب والعثمانيين من تملك الأراضي الأميرية؛ فأدى ذلك القرار إلى احتجاج اليهود العثمانيين ثم تدخلت بعض الدول الكبرى وقللت من قرار المنع إلا أنَّ الحكومة العثمانية ظلت متمسكة بقرارها حتى تم خلع السلطان عبد الحميد في إبريل ١٩٠٩[٥٢].

وفي عام ١٩٠٠ أصدر السلطان العثماني فرماناً يمنع إقامة الحجاج اليهود في فلسطين لفترة تزيد عن ثلاثة شهور كما سبق الإشارة؛ فاحتج الصهاينة وطلبوا من الدول الأوروبية: إيطاليا وبريطانيا ثم الولايات المتحدة الاحتجاج على القانون، وكان رد الصدر الأعظم أَنَّ الفرمان تجديداً لفرمان صدر منذ عشرين عاماً[٥٣].

استطاع هذا الاحتجاج أن يخفف مؤقتاً القلق العربي من خلال فرض الباب العالي قيوداً لدخول اليهود إلى فلسطين، ومنع بيع الأراضي إليهم، لكن سرعان ما أصيب العرب بخيبة الأمل، وازدادت مخاوفهم عندما تبين أن الباب العالي لا يملك أي سلطة فعلية تمكنه من فرض القوانين والأحكام التركية[٥٤]، بالإضافة إلى احتجاج قناصل الدول الأجنبية على القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين، واعتبروها خرقاً للامتيازات التي تتمتع بها دولهم، وبتدخل هؤلاء القناصل، رضخ بعض الموظفين العثمانيين للضغوط أو أُغروا بالرشاوى؛ فتغاضوا عن التجاوزات الصهيونية لتوجيهات السلطة المركزية، وعلى الرغم من القوانين الصادرة بمنع بيع الأراضي للمهاجرين الجدد؛ فقد استطاع السماسرة من العرب، عن طريق العقود الوهمية، من ابتياع مساحات كبيرة من الأراضي لإقامة المستعمرات، وكانت الأراضي المباعة تخص ملاك غائبين، تم تسجيلها بأسمائهم لقاء دفع الضريبة المستحقة عليها، نيابة عن الفلاحين الذين لم تتوفر لديهم الأموال اللازمة، خصوصاً بعد صدور القوانين الضريبية على

---

[٥١]-عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق،ص٤٢.

[٥٢]- المقتطف،١٣ابريل١٨٩٨،مجلد٢٢،ص٣١٠.

[٥٣]- حسن صبري الخولي: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف، القاهرة ،١٩٧٣،ص٧.

[٥٤]- حسان علي حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٣٢.

الأرض؛ فتركزت في أيدي الملاك الغائبين مساحات واسعة من الأراضي في الريف[٥٥].فعلى سبيل المثال لا الحصر اشترى اللبناني سرسق ستين قرية في سهل مرج بن عامر عام ١٨٦٩، وكان هذا السهل قد آلَ للدولة عندما تم نزع ملكيته من قبيلة بنى صخر تسديداً للديون المتراكمة على القبيلة. كان لردود الفعل العربية ضد الهجرة والاستيطان اليهودي- التي راحت تتخذ شكل صدامات، وهجمات على المستوطنات اليهودية- أثرٌ واضحٌ في إصدار القرارات والقوانين العثمانية الخاصة بمنع المهاجرين اليهود من الاستيطان في فلسطين خاصة القوانين التي صدرت عام ١٨٨٧، وفي نهاية عام ١٩٠٦، اضطرت السلطات العثمانية إلى نقل "رشيد باشا"، الذي عُيِّنَ عام ١٩٠٤ متصرفاً للقدس والذي أيد الهجرة اليهودية علانية، من منصبه نتيجة لازدياد الشكاوى العربية ضده[٥٦]، وعلى الرغم من الرفض الرسمي العثماني للمشروع الصهيوني إلا أَنَّ الإجراءات المتخذة لتطبيقه لم تحل دون دخول المستوطنين الصهيونيين إلى فلسطين والإقامة فيها، واستفاد المهاجرين الجدد من الثغرات في القوانين.

إزاء فشل الإجراءات العثمانية في إيقاف الهجرة اليهودية، ورغم أن معظم الفلاحين الفلسطينيين كانوا من غير المتعلمين، إلا أنه كان يوجد عندهم وعى بالتهديد الذي يشكله الاستيطان اليهودي، وكانوا مدركين طبيعة الأحداث التي تقع في مناطقهم، من خلال ملاحظتهم بيع الأراضي، ونقل الملكية لصالح اليهود [٥٧].

برزت مقاومة الفلاحين لهذه الظاهرة؛ فقد تفجرت بصورة عفوية، مواكبة عمليات شراء الأراضي من الملاك الغائبين والسماسرة، والاستيلاء على أراضي الفلاحين وطردهم منها؛ فأدى ذلك إلى احتدام الصراع بين الفلاحين العرب والمستوطنين اليهود[٥٨]، واصطدم المستوطنون مع الفلاحين، و القبائل البدوية التي حرمت من مراعي قطعانها، وقام الطرفان: الفلاحون، والبدو بدون تنسيق، بعمل متكامل في مهاجمة المستعمرات اليهودية

٥٥- يوسف لمدان: العرب والصهيونية١٨٨٢-١٩١٤،ترجمة وتحقيق: إلياس شوفاني، دار الحصاد للنشر والتوزيع،٢٠٠٩، دمشق، ص٢٦٥.

٥٦- حسان علي حلاق: مرجع سابق، ص ص٢٥٠،٢٣٢.

57 -W.T. Mallison Jr.,"The Belfour Declaration:An Appraisal in International Law"The Transformation of Palestin, Ibrahim Abu Lughod.(ed) Evanston :North Western University Press,1941)P.80.

٥٨- ألكزا ندر شولش: تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي، نقله عن الألمانية: كامل جميل العسلي: عمَّان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٨،ص٩٢

كان البارون (ادموند دى روتشيلد*)Edmond de Rothscild يقوم بطرد الفلاحين العرب من أراضيهم بعد السيطرة عليها، واعتقد الفلاحون أن نقل الملكية بشكل رسمي، وشرعي لا يعني حرمانهم من حقوقهم في الانتفاع بالأرض، إلا أنَّ هذه الإجراءات الشرعية أو التعويضات التي كان يتم تقديمها لم تكن مقنعة للفلاحين؛ الأمر الذي أدى إلى مقاومة الفلاحين لعمليات طردهم، والاستيلاء على أراضيهم[٥٩]، وحدثت صدامات مسلحة عنيفة بين الفلاحين الفلسطينيين، والمستوطنين اليهود في مارس ١٨٨٦م عندما هاجم الفلاحون في الخضيرة، وملبس(بتاح تكفاBetha Tikwah) ** المستوطنين اليهود[٦٠] الذين استولوا على قراهم المغتصبة التي أجلوا عنها رغماً عن إرادتهم بعد أن اشتراها المستوطنون اليهود من ملاك كبار، ونتيجة هذه الصدامات فرضت الحكومة العثمانية عام ١٨٨٧م قيوداً على المستوطنين الصهيونيين الذين كانوا يدخلون كسياح بعدم الإقامة أكثر من ثلاثة أشهر في البلاد[٦١].

وتكررت الصدامات على الخلفية نفسها بين فلاحي قرية قطرة، ومستعمرة غديرا سنة١٨٨٨م ثم في رحوفوت سنة ١٨٩٣م، وفي مناطق أخرى من فلسطين؛ فالحوادث التي كانت منعزلة ومتفرقة في بادئ الأمر شكلت خطورة على حياة المستوطنين، وردعت الكثيرين منهم عن الانضمام للمستعمرات الزراعية؛ فهذا الأمر جعل المستوطنين اليهود يعمدون إلى تكوين عصابات عسكرية حتى تحميهم من غضب الفلاحين العرب[٦٢].

حاولت وكالة الاستيطان اليهودي بين عامي: ١٩٠١-١٩٠٢ طرد الفلاحين الذين كانوا يزرعون الأرض في طبرية، والتي تبلغ مساحتها (٧٠,٠٠٠) دونم، وتم شراؤها من كبار تجار الأراضي، وعندما أقامت جمعيات الاستيطان قرى زراعية على تلك الأراضي قوبلت بمقاومة عنيفة من الفلاحين، والبدو الذين كانوا سيطردون بعد شراء الأرض، وحدثت صدامات بين الطرفين في قرى السجرة، وميشا، ومنحمية، ولم يكتفِ الفلاحون برفض ترك أراضيهم بل قاموا

---

* روتشيلد(١٨٤٥-١٩٣٤) أقام شركة البيكا عام ١٩٢٤ التي أدارها ابنه جيمس وتختص في إدارة جميع المشاريع الاقتصادية للمستوطنات اليهودية وفي عام ١٩٢٩ انتخب رئيساً شرفياً للوكالة اليهودية أفرايم ومناحيم تلمى، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة: أحمد بركات العجرمي، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٨، ص٤٢٥.

[٥٩]- إلقاء اللوم على الضحايا- الدراسات الزائفة والقضية الفلسطينية ،إعداد إدوارد سعيد وكرستوفر هيتشنز،نيويورك،١٩٩١، ص٢٢٢.

** أنشأ اليهود الإنجليز أول مستعمرة لهم في أراضي قرية ملبس قرب يافا عام ١٨٧٨م، وهي مستعمرة بتاح تكفا، أي فتح الأمل. كبلدة زراعية،وتبلغ مساحتها ١٩,٠٠٠ دونم وفي سنة ١٩٠٩ بلغ عدد سكانها ١٦٩٥ شخص، نشرة فلسطين، العدد ١٩٤،ابريل ١٩٧٩،ص٤١.

[٦٠]- إسماعيل أحمد ياغي: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٣، ص٧٧.

[٦١]- عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العاشرة، بيروت،١٩٩٠،ص٤١.

[٦٢]- عادل مناع: مرجع سابق، ص٣٣١. ، سمير صيقلي: مرجع سابق، ص ص٣٢٧،٣٢٦

بإطلاق الرصاص على أوزوفيستكىAozovicetky مندوب الوكالة اليهودية الذي عقد الصفقة، واعتقل البوليس عدداً من الفلاحين، وتم الاستيلاء على الأراضي في القرى الثلاث.

وقد تم بالفعل شراء ما يزيد على (٦٠,٠٠٠) دونم من هذه الأرض من عائلات مسيحية ،مثل: عائلة سرسق، وتويني، وعائلة مدور، كما تم شراء حوالي(٧٠٠) دونم من أصحاب الأرض المحليين، و(٣٠٠٠) دونم من الفلاحين[٦٣]، ورفعت دعاوى قضائية في المحاكم، وساند قائمقام ناحية طبرية الأمير أمين أرسلان الفلاحين واستمر أرسلان، في معارضة محاولات القضاء على عروبة المنطقة، وتشجيعه للفلاحين الغاضبين من ضياع أراضيهم فيما بعد بشن غارات متكررة على المستوطنين الجدد، وكان أرسلان يقوم بتعويض الفلاحين الذين يتم ترحيلهم من أراضيهم، بعد تعرضهم للاضطهاد، من قبل الحكومة العثمانية[٦٤].

أقيمت عدة مستعمرات على تلك الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، وشرائها في الجليل الأسفل في الفترة (١٩٠١- ١٩٠٩) مثل: إيلانا السجرة وكفار تافور(تابور) ويفنئيل ومنحمية ومتسبيه وكنيرت، وعلى أثر الاستيلاء على تلك الأراضي ظلت العلاقات متوترة بين الفلاحين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود[٦٥].

تصاعدت المواجهة بين الفلاحين العرب والمستوطنين اليهود عامي: ١٩٠٤-١٩٠٥ مع وصول الموجة الثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين من روسيا وأوروبا الشرقية، حيث قاموا بطرد الفلاحين، والعمال العرب من المستوطنات اليهودية، وساد التذمر بين العرب، ووقعت صدامات بين العرب واليهود في يافا، مارس ١٩٠٨ استدعت على أثرها الحكومة العثمانية قائمقام يافا للتحقيق معه في أسباب الاضطرابات[٦٦]. وفي عام ١٩٠٩ تجددت الصدامات بين الفلاحين الفلسطينيين والمستوطنين، وهاجم الفلاحين المستعمرات اليهودية في شمال فلسطين، خاصة مستعمرة السجرة وقتل على أثرها يهوديان، وإصابة العديد من الطرفين.

دعم حاكم طبرية التركي المستوطنين من السيطرة على أراضي لواء الجليل(طبرية والعفولة) التي دار بشأنها صراع طويل قاده حاكم الناصرة شكري العسلي[٦٧*]، والأمير أمين

---

[٦٣]- عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص ص٤١،٤٢.

[٦٤]- انتخب الأمير أرسلان فيما بعد سنة ١٩٠٩ مبعوثاً عن اللاذقية في البرلمان العثماني وكان ضمن مجموعة من النواب الممثلين للمقاطعات العربية، والذين تزايدت حدة مواقفهم ضد الصهيونية ، إلقاء اللوم على الضحايا، مرجع سابق، ص ص٢٢٢-٢٢٤.

[٦٥]- ابن تسفي: فلسطين واستيطانها في العهد العثماني، الطبعة الثانية،القدس،١٩٦٩، ص ص١٥٥-١٥٨.

[٦٦]- عبد العزيز عوض: مرجع سابق،ص١٣٥.

* ولد في دمشق عام ١٨٦٨، انتخب في المبعوثان العثماني، واعدم بفتوى من أحد مشايخ دمشق لدى الباب العالي من شدة نقمة الأتراك عليه بسبب رفضه اعتماد بيع قرية في فلسطين لليهود عندما كان يشغل منصب قائمقام الناصرة، وأعدم في دمشق في ٦ مايو ١٩١٦،خير الدين الزركلي: موسوعة الأعلام، دار العلم للملاين، بيروت، الجزء الثالث، الطبعة العاشرة ،١٩٩٢، ص١٧٢.

أرسلان واللذان كان لهما دورٌ كبيرٌ في التصدي للنشاط الصهيوني[٦٨].فحدث صراعٌ طويلٌ بشأن الأرض بين الفلاحين والمستوطنين اليهود ترك أصداء واسعة في فلسطين وخارجها عام ١٩١٠حيث باعت عائلة سرسق البيروتية(٩٥١٥) دونماً من أراضي قرية الفولة الواقعة قرب العفولة لشركات الاستيطان الصهيوني، ورغم إتمام الصفقة، وتسجيلها رسمياً، اعترض الفلاحون عليها، ودعم موقف الفلاحين قائمقام الناصرة شكري العسلي لمنع انتقال الأراضي معارضاً الأوامر الصادرة من بيروت، إلا أنَّ البيع تم نهائياً في يناير ١٩١١[٦٩]، واستطاع يوسف سرسق مالك الأرض من خلال الرشاوى إبعاد العسلي من فلسطين، ونقله من موقعه ليتسنى له تنفيذ الصفقة الكبيرة.

وقف والي بيروت إلى جانب المستوطنين اليهود وأمر القائمقام بعدم الاعتراض على الصفقة القانونية، وعندما لم يجد العسلي الذى عرف بمواقفه القومية العربية مخرجاً قانونياً لإفشال الصفقة نشر في ديسمبر ١٩١١ مقالة في صحيفة المقتبس الدمشقية [٧٠]،اتهم الصهيونية بأنَّها حركة ذات أهداف انفصالية في فلسطين، وأن طرد الفلاحين والسكان الأصليين من هذه الأرض، واستبدالهم بالأجانب يُعدُّ خيانة، واتخذ العسلي خطوة أكثر حدة عندما أرسلت منظمة هاشومير **Hachomer ثلاثين مسلحاً لاحتلال أراضي الفلاحين في العفولة بناءً على أوامر الوكيل للصندوق القومي اليهودي أرسل حينها العسلي قوات كبيرة إلى المكان لطردهم[٧١].

على أية حال طبقت السلطات العثمانية القانون، وقامت بإجلاء الفلاحين عن أراضيهم، وعندما ازدادت الشكاوي من مواقف العسلي تم عزلته وإقامة مستعمرة مرحافيا*** في المنطقة على أراضي الفلاحين[٧٢].

٦٨- وزارة الدفاع الوطني- الجيش اللبناني،"القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني"،الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، ص ص٦٧،٦٨.

٦٩- صبرى جريس: تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين١٩١٧-١٩٢٣،مجلة شؤون فلسطينية، العدد(٩٦) م. ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، نوفمبر١٩٧٩،ص١٠١.

٧٠- عادل مناع : مرجع سابق، ص٢٥٦- ٢٥٧. ، المقتبس، العدد٥٤٢ في ٥ ديسمبر ١٩١٠.

** هاشومير تعني هذه اللفظة العبرية بالعربية "الحارس"، وهي من أوائل المنظمات الصهيونية المتخصصة بأعمال الدفاع وحراسة المستعمرات، والممتلكات اليهودية في فلسطين، تأسست عام ١٩٠٩م ، عبد الحفيظ محارب: هاغاناه، إتسل، ليحي- العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧-١٩٤٨، بيروت،١٩٨٠، ص ص١٥-١٦.

٧١- إلقاء اللوم على الضحايا: مرجع سابق،ص٢٢٦.

*** مستوطنة مرحافيا أقامها الصهاينة عام ١٩١١م شرق العفولة جنوب الناصرة على مساحة ٢٣٧٥ دونماً اشترتها شركة تطوير الأراضي الصهيونية من عائلة سرسق اللبنانية ،نشرة فلسطين، العدد ١٩٤،ابريل ١٩٧٩، ص٤١.

٧٢- عادل مناع، مرجع سابق،ص٢٥٦- ٢٥٧.، إلياس شوفاني: إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق،٢٠٠٢، ص١٢٧.

استمرت مقاومة الفلاحين في العفولة الذين سلبت أراضيهم، وباعتها عائلة سرسق لليهود حتى بعد إتمام صفقة البيع؛ فقاموا بهجمات متكررة على مستوطنة مرحافيا، وقد عبر "اليكس بين"Alexben الذى كان خبيراً في شراء الأراضي للصهاينة "أَنَّ الهجمات ناجمة عن الشعور الطبيعي بالرفض من جانب المزارعين السابقين"، وفي مايو ١٩١١ قتل عربي بالقرب من المستوطنة، وشعر السكان بالغضب، وفرضوا حصاراً على المستوطنة لمدة يومين حتى تدخلت السلطات العثمانية، واعتقلت عدداً من المستوطنين اليهود(٧٣).

شهد صيف عام ١٩١١ مواجهات دامية بين الفلاحين الفلسطينيين، والمستوطنين اليهود حيث قام الفلاحون بمهاجمة المستعمرات اليهودية، وقتل حراسها، ورغم أن شركات الاستيطان قد تغلبت على اعتراض الفلاحين والقائمقام كما حدث في حادثة السجرة التابعة لناحية طبرية إلا أن الصراع على الأراضي بين الفلاحين، واليهود منذ عام ١٩٠٩ لم ينتهِ بسلام فقد ازدادت حالات إبعاد الفلاحين عن أراضيهم وقراهم؛ فازداد التذمر من سياسة الحكومة، وتدهورت العلاقات بين العرب، واليهود، لم تقتصر المواجهة في منطقتى: طبرية والجليل فقط؛ فقد استمرت المواجهة بين الفلاحين العرب، والمستوطنين اليهود في المستوطنات القريبة من يافا؛ ففي أواخر يونيو ١٩١٤، وقعت اشتباكات واسعة بين أهالي قرية زرنوقة ومستعمرة ديران (رحوبوت)، استخدم فيها السلاح ووقع بعض القتلى والجرحى من الطرفين(٧٤).

وللوصول إلى تقييم حقيقي لمقاومة الفلاحين الفلسطينيين لبيع الأرض، وتجريدهم من ممتلكاتهم ؛ فإنَّه يجب توضيح بعض الحقائق المتعلقة ببيع الأرض للصهاينة قبل عام ١٩١٤ حيث كان أغلب البائعين من أصحاب الأرض الغائبين، وأوضح ذلك الخبير الصهيوني في شؤون الأراضي الدكتور افراهام جرانوت Avraham Granot فذكر أن مجموع ما استطاع اليهود السيطرة عليه من أراضي منذ عام ١٨٧٨-١٩١٤ لم يزد عن (٢٤٥,٥٨١) دونم، وقسم عمليات شراء الأراضي إلى أربعة أقسام: تم شراء ٢٥% من كبار أصحاب الأرض الغائبين، و٢٥% من كبار أصحاب الأرض المقيمين ، و٣٧,٥% من مصادر مختلفة، مثل: الحكومة العثمانية والشركات الأجنبية الكبيرة والكنائس، و١٢,٥% من الفلاحين(٧٥).

وظلت الصدامات المسلحة بين العرب واليهود في المستعمرات الزراعية محدودة العدد والنتائج عشية الحرب العالمية الأولى، إلا أنها كانت البداية الحقيقية للصراع القومي بشأن

٧٣- إلقاء اللوم على الضحايا: مرجع سابق، ص ص٢٢٧،٢٢٩.

٧٤- فلسطين،٢٦٣-٥٩ في ١٣ آب/اغسطس ١٩١٣،عبد العزيز محمد عوض: مرجع سابق،ص١٣٥.

٧٥- تولى منصب المدير الإداري للصندوق القومي اليهودي الذى كان يمثل الوكالة الرئيسة لشراء الأراضي للحركة الصهيونية من عام ١٩٢٢- ١٩٤٥ ثم تولى منصب رئيس مجلس إدارة الصندوق، إلقاء اللوم على الضحايا، مرجع سابق، ص٢٣٠.

مستقبل فلسطين؛ فقد اكتسب المستوطنون خبرة في مواجهة الصعوبات بعد تجربة طويلة خلال وجودهم في فلسطين، والأهم من ذلك أن اليهود أفراد الهجرة الصهيونية الثانية[٧٦] كانوا قد جلبوا معهم أفكاراً وقيادات ساهمت في تصعيد الصراع مع السكان العرب، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى، وما نتج عنها من سقوط الإمبراطورية العثمانية، وإصدار وعد بلفور والتغلغل الصهيوني في فلسطين، وبروز القومية العربية، فانفجر الصراع بشأن مستقبل فلسطين تحت مظلة الانتداب البريطاني.

[٧٦]- استمر النشاط الاستيطاني مع قدوم الهجرة الصهيونية الثانية بوتيرة اكبر وأقيم ١٥ مستعمرة جديدة بين سنة ١٩٠٧، وسنة ١٩١٤ فبلغ مجموع المستعمرات الصهيونية أربعين مستعمرة يسكنها حوالى ١٢,٠٠٠ نسمة.
- A.L.Tibawi,Arab Education in Mandatory Palestine:A Study of Three Decades of British Administration (London, 1956,PP.20-24.

الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة أن المجتمع الفلسطيني في غالبيته كان مجتمعاً زراعياً تسوده الحياة الريفية حيث كان الفلاحون يشكلون ثلثي السكان مما يعني أن نسبة كبيرة من سكان فلسطين يعتمدون على الزراعة، واتصفت العلاقة بين فلاحي فلسطين وكبار الملاك بالسيطرة والاستغلال؛ فكان الفلاحون المعدمون الذين لا يملكون شيئاً يعملون أجراء في أراضي كبار الملاك.

وأصبح الفلاح الفلسطيني غير قادر على زراعة أرضه بسبب الضرائب الباهظة التى فرضتها الحكومة العثمانية؛ فتراكمت عليه الديون مما ساهم في افقاره، كذلك ساهم البنك الزراعي العثماني في إفقار الفلاح، وإجباره على بيع أرضه بسبب فوائد القروض المرتفعة التى كان يفرضها على الفلاحين، كما تأثر الفلاحون بتطبيق نظام الطابو عام ١٨٦١، ولم يرغب كثير من الفلاحين في تسجيل أراضيهم باسمهم خوفاً من مطالبتهم بدفع ضرائب أكثر وخوفاً من التجنيد الإجباري فسجل الفلاحون أراضيهم بأسماء كبار الملاك والمتنفذين.

ورغم الرفض الرسمي العثماني للهجرة اليهودية إلا أَنَّ الإجراءات المتخذة لتطبيقه في الواقع لم تحل دون دخول المستوطنين الصهيونيين إلى فلسطين والإقامة فيها، واستفادة المهاجرين من الثغرات في القوانين إلى جانب تغاضى بعض الموظفين العثمانيين وحصولهم على الرشاوى للسماح لليهود بالإقامة في فلسطين.

كل ذلك ونتيجة الأوضاع الاقتصادية السيئة التى مر بها الفلاحون الفلسطينيون والاستيلاء على أراضيهم وطردهم منها برزت مقاومة الفلاحين ضد عمليات شراء الأراضي؛ فأدى ذلك إلى احتدام الصراع بين الفلاحين العرب والمستوطنين اليهود؛ ؛ فأخذ الفلاحون يهاجمون المستعمرات اليهودية، في الخضيرة، وملبس وكانت هذه الصدامات البداية الحقيقية للصراع القومي بشأن مستقبل فلسطين.

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق عربية رسمية غير منشورة:

أ- **وثائق محكمة القدس الشرعية- فلسطين:**

- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٥٣ – ١١٢ سنة ٩٦٦هـ ١٥٥٨م

ثانياً وثائق وتقارير عربية منشورة:

- تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، عرض على البرلمان بأمر من جلالته في تموز سنة ١٩٣٧، مطبعة دير الروم، القدس ١٩٣٧.
- تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران، جون هوب سمبسون، دار الأيتام الإسلامية، القدس، ١٩٣٠

ثالثاً: الدوريات

- شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت- لبنان،العدد٧ مارس و ١١ يونيو،١٩٧٢ والعدد٩٦، نوفمبر١٩٧٩.
- مجلة التراث والمجتمع، العدد٣، البيرة، ١٩٧٤.
- المقتطف، بيروت، مجلد٢٢في ١٣ابريل١٨٩.
- نشرة فلسطين، ملفات الخارجية الأمريكية٢، السنة (١٩)، بيروت. العدد ١٩٤،ابريل ١٩٧٩
- الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين العدد ١٢٠٣ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٥.

- المقتبس، دمشق، العدد٥٤٢ في ٥ ديسمبر ١٩١٠.
- جريدة فلسطين، يافا، العدد٨٤ في ١٩١٢/٩/٧، والعدد ٢٦٣-٥٩ في ١٣ أغسطس ١٩١٣، والعدد٢٥ في ١٩١٨/٩/٢٦.
- جريدة الكرمل، يومية حيفا،العدد٤٤٣ في ١٩١٤/٧/٣.

رابعاً: المصادر والمراجع:

أ- المراجع العربية :

- إسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٣.
- إلقاء اللوم على الضحايا – الدراسات الزائفة والقضية الفلسطينية ،إعداد إدوارد سعيد و كرستوفر هيتشنز، لندن- نيويورك ،١٩٩١.
- إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق،٢٠٠٢.
- بن تسفي، فلسطين واستيطانها في العهد العثماني، الطبعة الثانية،القدس،١٩٦٩.
- بهجت صبري ،فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤-١٩٢٠،جمعية الدراسات المصرية،القدس،١٩٨٢.
- بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨،الطبعة الثالثة، دار الهدى،بيروت،١٩٨٦.
- حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦.
- حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف،القاهرة،١٩٧٣.
- خير الدين الزركلي، موسوعة الأعلام، دار العلم للملاين، بيروت، ، الطبعة العاشرة ،١٩٩٢.
- خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه، ١٩٠٨- ١٩١٨، سلسلة دراسات فلسطينية ٤١، م. ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، مايو ١٩٧٣.
- دعيبس المر، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطنة العثمانية، مطبعة بيت المقدس،١٩٢٣.
- سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، الجامعة الأمريكية، بيروت ،١٩٣٩.

- سمير صيقلى، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى في القضية الفلسطينية والصراع العربى الصهيوني، الجزء الأول، مطابع جامعة الموصل،١٩٨٣.
- عادل مناع ، تاريخ فلسطين فى أواخر العهد العثماني ١٧٠٠-١٩١٨،(قراءة جديدة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠.
- عبد الحفيظ محارب، هاغاناه، إتسل، ليحي- العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧-١٩٤٨، بيروت،١٩٨٠.
- عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١-١٩١٤، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٨٣ .
- على محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية (١٨٤١-١٩٤٥)، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٨٣.
- ماريوس ديب، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، مطابع جامعة الموصل ،١٩٨٣.
- محمد الحزماوي، ملكية الأرض في فلسطين١٩١٨-١٩٤٨،مؤسسة الأسوار ،عكا ،١٩٩٨ .
- موسى البديري، المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا ،١٩٩٠.
- ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، دار الطليعة للنشر، بيروت ،١٩٧٥.
- هالة العوري، فلسطين كشف المستور فيما آلت إليه الأمور، مكتبة مدبولى، القاهرة ،١٩٩٧.
- هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ- دراسة وثائقية، جامعة الدول العربية، القاهرة،١٩٩٨.
- وزارة الدفاع الوطني- الجيش اللبناني، "القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني "،الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.

ب: مراجع أجنبية مترجمة:

- أفرايم ومناحيم تلمى، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة: أحمد بركات العجرمي، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٨.
- ألكزا ندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي، نقله عن الألمانية: كامل العسلي، عمَّان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٨.
- باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون ١٨٧٦-١٩٨٣،ترجمة:إلهام الخورى، دار الحصاد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،١٩٩١.
- روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، تقديم : إبراهيم أبو لغد، ترجمة: خالد عايد، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،١٩٨٠.
- يوسف لمدان، العرب والصهيونية١٨٨٢-١٩١٤،ترجمة وتحقيق: إلياس شوفاني، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق،٢٠٠٩.

المراجع الأجنبية:

- D.Warriner,"London Tenure in the fertile Crescent", in C.Issawi,ed.,The Economic History of the Middle East 1880-1914,University of Chicago Press, 1966.
- -John Ruedy,"Dynamics of Land Alienation". The Transformation of Palestin Ibrahim Abu Lughod. ed (Evanston :North Western University Press,1971).
- A. Granott. The Land System in Palestine: History and Strocture,(Eyre and Spottiswood.London.1952.
- A.L. Tibawi, Arab Education in Mandatory Palestine: A Study of Three Decades of British Administration (London, 1956
- Albert Hourani ,"Ottoman Reform and the Politics of Notables" Beginning of modernization in the Middle East, ed. William R. polk and Ricgard Chamers (Chicago: University of Chicago Press,1968).

- Amos Nadan, The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate: A Story of Colonial Bungling(Harvard Middle Eastern Monographs),2006.
- Hyamson Albert M .palestine:The Rebirth of an Ancient People. USA .,1919..
- Joel S. Migdal,(Ed): Palestinian Soiety and Politics. Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1980.
- Josephus Daniels,the Wilson Era:Years of War and after 1917-1923 Chapel Hill: Uneversity of North Carolina 1946.
- W.T. Mallison Jr.,"The Belfour Declaration:An Appraisal in International Law "The Transformation of Palestin Ibrahim Abu Lughod. ed (Evanston :North Western University Press,1941).

خامساً: رسائل علمية غير منشورة:

- سائدة احمد عجوة، آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين،٢٠١١

سادساً: الموسوعات

- مصطفي الدباغ، موسوعة بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الثانى، دار الهدى- كفر تقوع ،١٩٩١.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني-الدراسات الخاصة، المجلد الثاني- الدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، بيروت،١٩٩٠.